الأنباء
الجمعة 2 مارس 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة
بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

هنأ جمهورية البوسنة والهرسك بالعيد الوطني

الغانم يُعزي نظيره المصري بضحايا تصادم قطارين في البحيرة

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى رئيس مجلس النواب المصري د.علي عبدالعال سيد أحمد عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا تصادم قطارين بمحافظة البحيرة والذي أسفر عن سقوط العشرات من الضحايا والجرحى، سائلا المولى جلت قدرته أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته وأن يعجل بشفاء المصابين.

من جانب أخر، بعث الرئيس الغانم ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيسة مجلس النواب في جمهورية البوسنة والهرسك بوريانا كريستو ورئيس مجلس الشعب أوجينيان تاديك، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

الجلال: فريق طوارئ لتحسين مستوى الخدمات في «صباح الأحمد السكنية»

طلال الجلال

ثمن النائب طلال الجلال تفاعل وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري لمعالجة الكارثة البيئية في مدينة صباح الأحمد السكنية.

وقال النائب طلال الجلال في تصريح صحافي أمس إن الوزيرة بوشهري دعت إلى اجتماع لمناقشة الوضع البيئي في مدينة صباح الأحمد السكنية بحضور وزير الأشغال م.حسام الرومي ومدير هيئة الزراعة فيصل الحساوي ومدير هيئة الطرق أحمد الحصان ومدير هيئة البيئة الشيخ عبدالله الحمود وقيادي «السكنية».

ودعا النائب طلال الجلال وزيرة الإسكان إلى تشكيل فريق طوارئ لمعالجة الوضع البيئي بالمدينة وتحسين مستوى الخدمات فيها ومحاسبة المسؤولين عن تدهور الوضع البيئي فيها، وإعلان ما انتهى إليه الاجتماع بكل شفافية.

وأكد الجلال أن الوضع البيئي في المدينة لا يمكن قبوله، مطالبا بضرورة التدخل لمكافحة الحشرات المنتشرة فيها جراء عملية معالجة المياه.

الاتفاق على القيام بزيارة للسجن المركزي الإثنين المقبل

«حقوق الإنسان» ستطلب تكليفها بالتحقيق في حوادث انتحار شباب من «البدون»

محمد هايف ود.وليد الطبطبائي ود.عادل الدمخي ود.جمعان الحربش ود.خليل عبدالله اثناء اجتماع اللجنة

الشيخ خالد الجراح وأركان وزارة الداخلية خلال اجتماع لجنة حقوق الإنسان

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

سامح عبدالحفيظ

ناقشت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية أمس الأوضاع في السجون والرعاية الصحية فيها وذلك بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ووكيلي كل من وزارة الداخلية لشؤون المؤسسات الإصلاحية، ووزارة الصحة.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس إن اللجنة تناولت الأوضاع السيئة للرعاية الصحية في السجون، وما سجلته اللجنة من مشاهدات وتوصيات سابقة.

وبين أنه تم الاتفاق على القيام بزيارة السجن المركزي يوم الاثنين المقبل، مطالبا وزارتي الصحة والداخلية بوضع خططهما لمعالجة الأوضاع في السجون، تمهيدا للاجتماع مع لجنة إصلاح السجون المنبثقة من لجنة حقوق الإنسان لتنفيذ هذه الخطط.

من جهة أخرى، قال الدمخي إن (حقوق الإنسان) قررت التقدم في الجلسة المقبلة لمجلس الأمة بطلب لتكليف اللجنة بالتحقيق في حوادث الانتحار التي قام بها شباب من البدون والأسباب التي أدت إلى ذلك ومعايير حقوق الإنسان في شأن تلك القضية.

ورأى الدمخي أن الوضع مأساوي لا يقبله أي إنسان صاحب ضمير، مؤكدا أنه لا يمكن رؤية مثل هذه الحالات في الكويت بلد الإنسانية ومرورها مرور الكرام.

وبين أن اللجنة ستطلب حضور نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية أو من ينوب عنه من الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية لحضور اجتماعها الخميس المقبل.

وأوضح الدمخي أن اللجنة ستجري تحقيقا شاملا وسوف تزور الشخص الذي أقدم على إحراق نفسه واستدعاء من يمثل البدون داخل اللجنة.

وأكد أن أي طرف تنفيذي في الدولة لن يستثنى من التحقيق، وأن وزير الداخلية هو رئيس الجهاز المركزي وبهذه الصفة هو مسؤول عن هذه الأوضاع، معتبرا أن البدون يتعرضون لظلم وتعسف وقرارات جائرة تحتاج إلى تحقيق.

وشدد الدمخي على أن البدون جزء من المجتمع ويشكلون أكثر 100 ألف شخص ويحتاجون معالجة سريعة لقضيتهم.

وقال إن ما نسمعه عن الاهتمام بهم وإيجاد الحلول وما نسمعه عن توفير ضمانات الرعاية المتكاملة بحاجة إلى التنفيذ والتفعيل.

وأشار الدمخي إلى أن اللجنة تطرقت إلى القيود الأمنية التي يفرضها الجهاز المركزي على البدون، والتي تسببت بتضييق أكبر على هذه الفئة، مؤكدا أن كل هذه الأمور ستكون تحت غطاء لجنة التحقيق.

دعا للوقوف على أسباب تكرار حوادث الانتحار لدى أبناء فئة البدون

عاشور يطالب بوقف سجن المغردين والاكتفاء بالتعهد كباقي دول الخليج

صالح عاشور

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

طالب النائب صالح عاشور بوقف إحالة المغردين إلى النيابة العامة بشأن القضايا الإقليمية أو السياسية أو القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات.

وأكد عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة بضرورة معاملة المغردين الكويتيين مثلما تتعامل الدول الخليجية مع مغرديها عند انتقادهم الكويت، مبينا أن هذه الدول لم تصدر أي حكم ضد المغردين فيها واكتفت بتوقيعهم على تعهدات بعدم تكرار تغريداتهم.

وقال إن الأحكام القضائية التي تصدر على المغردين الكويتيين تتجاوز غالبا الـ 5 سنوات بسبب تغريدات يتم فيها انتقاد لدول الخليج.

وبين عاشور أنه في المقابل هناك العديد من المغردين من هذه الدول ينتقدون بشكل يومي سياسة الكويت بما فيها دعوة صاحب السمو لإعمار العراق وكذلك لحكومة الكويت وللشعب الكويتي.

وأشار إلى أن هذه الدول تكتفي بتوقيع المغردين على تعهدات بعدم تكرار مثل هذه التغريدات، مؤكدا أنه لم يصدر إلى الآن أي حكم ضد المغردين في هذه الدول لنقدهم سياسة الكويت بل وحتى التجرؤ على مقام صاحب السمو.

وذكر أن عشرات الشباب الكويتيين صدرت ضدهم أحكام بالسجن بسبب انتقادهم سياسات بعض الدول الخليجية، وبعضهم اضطر للهرب خارج الكويت، مشددا على أننا ضد التعرض والنقد المسيء، ولكننا في نفس الوقت ضد سجن المغردين.

وأكد عاشور أن الكويت كانت تعرف في السابق بأنها دولة الحريات والرأي والرأي الآخر، وكنا نفتخر بعدم وجود أي سجين رأي، ولكن هذا الأمر انتفى الآن، وبالتالي يجب أن نتحمل مسؤوليتنا الوطنية بالحفاظ على أبنائنا والاكتفاء بأخذ تعهد منهم مثلما هو معمول به في دول الخليج.

وفي موضوع آخر، طالب عاشور نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والمسؤولين في الوزارة والجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بالوقوف على أسباب تكرار حوادث الانتحار لدى أبناء فئة البدون، مشددا على أن الكويت بلد الإنسانية وأميرها أمير الإنسانية وتكرار هذه الأحداث سيكون لها صدى عالمي يسيء لسمعة الكويت.

وقال إن الموضوع خطير حيث لا يعقل أن يقوم خلال فترة قصيرة اثنين من البدون بإحراق نفسيهما، وفي نفس الوقت بدلا من أن تقوم (الداخلية) بالوقوف على أسباب هذا العمل غير المألوف، تقوم الوزارة بالتشهير بهما، وتذكر أنهما إما أصحاب سوابق أو صادر ضدهم أحكام أو مطلوبين، مؤكدا أن التشهير وتوجيه التهم بدون صدور أحكام نهائية مرفوض جملة وتفصيلا. وبين أن دور وزارة الداخلية معالجة قضية البدون وتجنيس المستحقين وتوظيف أبناء العسكريين وأبناء الكويتيات ومن يستحق في وزارتي الداخلية والدفاع والجهات الحكومية حسب شهاداتهم وتخصصهم، مبينا أن قضية البدون قضية أمن وطني. وأكد عاشور رفضه للأسلوب الإعلامي الذي تعاملت به وزارة الداخلية مع هذه القضية التي حصلت نتيجة ضغوط نفسية واجتماعية وضغوط الجهاز المركزي او جهات حكومية.

وشدد على ضرورة قيام وزارة الداخلية بالعمل على حل القضية جذريا وعدم التشهير بالناس، مؤكدا أنه سيتابع هذه القضية الى ان يصل الى نتيجة واضحة.

العدساني: نقدّر خطوة الحكومة بحسم ملف «العُهد»

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني مجلس الوزراء بضرورة حسم ملف حساب العهد وتسويته محاسبيا والالتزام بقواعد الميزانية.

وأعرب العدساني في تصريح صحافي عن تقديره لخطوة مجلس الوزراء بتقديم صور المساندة كافة إلى ديوان المحاسبة لتجاوز صعوبات إعداد تقريره بهذا الشأن وإيجاد أفضل الحلول العملية لمسألة العهد وحسمها.

وقال العدساني إن لجنة الميزانيات ناقشت الموضوع مع الجهات الرقابية والحكومية في 19 يناير 2018، وتم الاتفاق على التنسيق مع اللجنة الميزانيات لمعالجة الملف وتسويته محاسبيا وقانونيا في غضون شهرين من تاريخ الاجتماع.

وأكد العدساني أن أهم الخطوات لمعالجة هذا الملف ترتكز على الجدية في حسمه والحرص على عدم تضخم الحساب ذاته، والذي بات يشكل هاجسا وعبئا على المركز المالي للدولة والميزانية العامة.

وأوضح أن فحص أرصدة حساب الأصول المتداولة «العهد» يشير إلى تضخم أرصدة حسابات الأصول المالية المحلية وحسابات مدينة أخرى والأصول المتداولة الأجنبية ودفعات واعتمادات نقدية بالخارج للسنة المالية 2016/2017 في الجهات الحكومية والملحقة، وهي عبارة عن مبالغ متراكمة خلال سنوات طويلة بلغت 6 مليارات دينار.

وأضاف أن الحسابات الختامية للجهات الحكومية بينت أنه منذ السنة المالية 1993/1994 كان المبلغ 196 مليون دينار وتضخم حتى السنة المالية الأخيرة 2016/2017 حتى بلغ نحو 6 مليارات دينار.

السنة المالية	المبلغ
1994/1993	195,700,000
1995/1994	187,800,000
1996/1995	208,800,000
1997/1996	231,400,000
1998/1997	309,000,000
1999/1998	318,300,000
2000/1999	324,300,000
2001/2000	248,000,000

السنة المالية	المبلغ
2002/2001	250,000,000
2003/2002	383,700,000
2004/2003	415,700,000
2005/2004	456,200,000
2006/2005	636,200,000
2007/2006	937,300,000
2008/2007	1,078,400,000
2009/2008	879,400,000

السنة المالية	المبلغ
2010/2009	1,292,900,000
2011/2010	1,526,235,765
2012/2011	1,598,618,675
2013/2012	2,035,779,296
2014/2013	2,935,695,758
2015/2014	2,860,457,547
2016/2015	3,825,079,276
2017/2016	5,839,241,745

7 نواب يتفقون على استعجال «العفو العام» و«الحريات العامة»

سامح عبدالحفيظ ـ سلطان العبدان

عقد عدد من أعضاء مجلس الأمة لقاء تشاوريا امس في مكتب النائب أسامة الشاهين، اتفقوا خلاله على الاستعجال بعدد من الأولويات التشريعية في مقدمتها قانون العفو العام والقوانين المتعلقة بالحريات العامة.

وقال الشاهين في تصريح صحافي: تشرفت باستضافة النواب محمد هايف ود.جمعان الحربش ود.عادل الدمخي ونايف المرداس وعمر الطبطبائي وعبدالوهاب البابطين بمكتبي في مجلس الأمة في لقاء ودي وإيجابي تناول البنود المتفق عليها واستكمال المسيرة السابقة بشأن التشريعات الإصلاحية حيث انقطعت لفترة وغابت عنا بسبب العارض الذي حصل في موضوع المحكومين بقضية دخول المجلس.

وأكد أن تركيزنا في الفترة المقبلة سيكون على مجموعة من القوانين الإصلاحية ولكن في المرتبة الأولى سيكون قانون العفو العام وفي المرتبة الثانية المشروع الذي تبنته مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني وتبناه النائب عمر الطبطبائي بشأن قوانين الحريات العامة.

وبين أن النواب وقعوا اليوم «امس» على طلب استعجال اللجنة التشريعية في إنجاز تقريرها بشأن قوانين الحريات العامة خلال فترة لا تتجاوز شهرا واحدا تمهيدا لعقد جلسة خاصة لإقرارها.

وأوضح أن التوجه بشكل عام بعدم حبس كل من شارك في الحراك الإصلاحي في الفترة السابقة وأن مكانهم يجب أن يكون في ميادين الحياة وبناء الوطن والمشاركة مع الآخرين، ولذلك اتجهنا في اتجاهين وهما قانون العفو عن قضية دخول مجلس الأمة نظرا للطابع الخاص للقضية وتكييفها القانوني والقضائي، والاتجاه الثاني لإلغاء عقوبات الحبس في القوانين الأخرى مع زيادة الغرامات في بعض الحالات.

وذكر أن إلغاء عقوبة الحبس سيؤدي تلقائيا إلى الإفراج عن أي شخص محبوس في مثل هذه القضايا، وذلك بناء على القاعدة القانونية بأن يطبق المبدأ القانوني الأصلح للمتهم، وبالتالي نكون شملنا الجميع.

وأكد أننا متدرجون وموضوعيون وتوجهنا ليس إلغاء هذه القوانين وإنما فقط إلغاء عقوبات الحبس فيها مع الالتزام بحفظ حقوق الناس وكراماتهم من خلال الغرامات وتغليظها في حالات العودة بدلا من حبس الناس بسبب بسبب نزوة أو عاطفة عابرة أو حتى قضية عادلة أرادوا الانتصار لها.

وعبر عن تفاؤله في أن تشهد الجلسة المقبلة توافقا نيابيا ـ حكوميا على إقرار قانون منع تضارب المصالح في المداولتين الأولى والثانية، كاشفا عن لقائه اليوم «امس» وزير العدل الذي أكد بدوره التوافق على القانون.

وشرح أنه بحسب الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد يجب أن تكون هناك تشريعات محلية تكافح تضارب المصالح، مشددا على ان هذا الأمر تأخر كثيرا فلم يصدر في الاتفاقية الدولية ولا بقانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد وحان الوقت لسد هذه الثغرة المهمة.

وقال: رأينا في جلسات عديدة تضاربا واضحا في المصالح حتى في جلسات مجلس الأمة المخاطب بهذا القانون، وحتى مجالس إدارات بعض الهيئات العامة يحضرها ممثلون عن قطاع خاص أو أجهزة أخرى وتكون هناك تضارب مصالح ما بين العضو الحاضر والبنود المطروحة للمناقشة.

وأكد ان القانون يمنع تعارض المصالح ويبدأ بنا نحن كنواب وينتقل إلى بقية السلطات والمؤسسات والإدارات.

وذكر أن اللقاء كان مركزا على التشريعات الإصلاحية ووجوب إعادة قاطرة التشريعات إلى السكة بعد التوقف الاضطراري، وبقية الأمور ارتأينا مناقشتها بحضور عدد أكبر وأوسع من النواب بعد عودة الطيور المهاجرة.

المطيري يسأل عن قيمة العقد بين نقطة الارتباط ومعهد الأبحاث

ماجد المطيري

وجه النائب ماجد المطيري سؤالا إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي عن قيمة العقد بين نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية.

وطلب النائب تزويده بما يلي:

1 ـ كم تبلغ قيمة العقد الذي وقع بين نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية؟ وما الأسباب الداعية لذلك بعد أن أنهت النقطة عقدها مع معهد الأبحاث في 2013 في منتصف مدته؟

2 ـ هل وافقت الجهات المعنية كديوان الخدمة المدنية على لائحة شؤون الموظفين في نقطة الارتباط وعلى تغيير عقود الموظفين التي أصبحت على بند المكافأة بدلا من الراتب؟ مع تزويدي بالموافقات ونماذج من العقود.

3 ـ ما الإجراءات التي اتخذت إزاء تأخر نسبة الإنجاز في عمل النقطة والذي لا يجاوز 6٪ حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟